خاصة بمجالات الطاقة وصناعة البتروكيماويات والمشاريع الانمائية الكبرى

الصقر: زيارة ولي عهد السعودية تفتح آفاقاً جديدة للتعاون الاقتصادي بين البلدين الشقيقين

محمد الصقر في كلمته امام الملتقى

العجلان: نؤمن بقدرة القطاع الخاص في البلدين على أخذ زمام المبادرة ودفع العلاقات الاقتصادية المشتركة إلى الامام

قال رئيس مجلس ادارة غرفة تجارة وصناعة الكويت محمد الصقر ان زيارة ولي عهد المملكة العربية السعودية الأمير محمد بن سلمان الى الكويت تعطي دفعة كبيرة وتفتح آفاق جديدة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين الشقيقين.

جاء ذلك في تصريح للصحافيين عقب انتهاء الملتقى الذي نظمته غرفة تجارة وصناعة الكويت بمناسبة زيارة رئيس مجلس اتحاد الغرف السعودية عجلان العجلان وذلك بهدف التعاون وبحث فرص الاستثمار والتجارة بين البلدين لاسيما بمجالات الطاقة وصناعة البتروكيماويات والعقارات والمشاريع الانمائية الكبرى.

وقال الصقر ان ما تشهده المملكة العربية السعودية من تطور متسارع في شتى المجالات الاقتصادية والتجارية «يعد مفخرة» متمنيا ان تتكامل جهود التنمية التي تقوم بها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال تبادل الخبرات والتعاون والزيارات الثنائية التي تكشف الفرص لدى كل دولة بحيث يصبح الخليج العربي كتلة اقتصادية مؤثرة.

وأضاف ان وفدا من غرفة تجارة وصناعة الكويت يتكون من شخصيات تجارية تمثل القطاع الخاص سيزور السعودية لبحث سبل تعزيز العلاقات الثنائية واكتشاف الفرص الكامنة في الاقتصاد السعودي والتي يمكن لرؤوس الاموال الكويتية الاستثمار فيها.

من جانبه قال رئيس اتحاد الغرف التجارية السعودية عجلان العجلان ان زيارته ضمن وفد رفيع من الفعاليات الاقتصادية للكويت تأتي مصاحبة للزيارة الأخوية التي يقوم بها ولي عهد المملكة العربية السعودية الأمير محمد بن سلمان لبلده الثاني الكويت.

وأضاف أنه تم خلال الملتقى الذي عقد في مقر غرفة تجارة وصناعة الكويت مناقشة فرص النمو «الهائلة» في الاستثمار والتطور الاقتصادي مؤكدا ان الوفد السعودي يتطلع إلى توسيع التعاون في شتى المجالات التي تهم قطاع الاعمال في البلدين الشقيقين.

وأوضح ان المملكة العربية السعودية ودولة الكويت تتمتعان بميزات اقتصادية «كبيرة جدا» سواء من الثروات الطبيعية الكامنة او الموقع الجغرافي الهام على الصعيدين الاقليمي والدولي «ونؤمن تماما ان القطاع الخاص في البلدين قادر على اخذ زمام المبادرة ودفع العلاقات الاقتصادية والمصالح التجارية المشتركة الى الامام».

وشهد (ملتقى رجال الاعمال الكويتي السعودي) الذي نظمته غرفة تجارة وصناعة الكويت مشاركة المدير العام لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر الكويتية الشيخ الدكتور مشعل جابر الاحمد الصباح الذي شرح للوفد السعودي تفاصيل بيئة الاستثمار في الكويت ونجاحها في استقطاب رؤوس أموال اجنبية وعدة شركات عالمية.

وشدد الجابر على اهمية اطلاع الجانبين الكويتي والسعودي على قوانين الاستثمار المباشر في البلدين والبحث عن الفرص التي تزيد من التعاون الاقتصادي بينهما مشيرا الى ان هناك مناطق تجارية حرة ستقوم بتشييدها الكويت والتي من الممكن ان تجذب رؤوس أموال سعودية للاستثمار فيها.

واوضح ان الكويت تطور بشكل مستمر لوائح وقوانين الاستثمار المباشر مؤكدا ان المناخ الاستثماري فيها مستمر في التحسن وصولا الى رؤية الكويت 2035 والتي من ضمن اهدافها الرئيسية تنويع مصادر الدخل من خلال ادخال الاستثمارات الأجنبية التي تحقق قيمة مضافة للاقتصاد الكويتي «والاخوة المستثمرون السعوديون مدعوون ايضا للاستفادة والمشاركة في الفرص التي تقدمها بلدهم الثاني الكويت».

وشهد الملتقى ايضا مشاركة الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية الكويتي الدكتور خالد مهدي الذي اعطى نبذة تاريخية عن أهمية الموقع الجغرافي للكويت كميناء إقليمي هام استطاع ان يكون محطة رئيسية لنقل البضائع للدول المجاورة.

وقال مهدي ان الكويت الحديثة تدرك اهمية هذا الموقع موضحا ان من مرتكزات رؤية (كويت جديدة 2035) هو تحول الكويت الى مركز لوجيستي مؤثر في المنطقة من خلال الاستثمار في الموانئ البحرية لاسيما ميناء مبارك الكبير في جزيزة بوبيان.

واستعرض مهدي الفرص التي تقدمها الرؤية للمستثمرين الخليجيين والاجانب من خلال مشاركتهم في مناطق حرة بشمال وجنوب الكويت وجذب الاستثمارات الخارجية وضخها في مجالات ذات قيمة مضافة للاقتصاد الكويتي كالطاقة البديلة ومحطات تحلية المياه وإدارة النفايات وتطوير البنية التحتية.

وتم خلال الملتقى تم توقيع عدد من الاتفاقيات التجارية بين مجموعة من الشركات الكويتية الخاصة ونظرائهم السعوديين كما تم مناقشة عدد من المشروعات الاقتصادية التي تهم رجال الاعمال في البلدين الشقيقين.

وأكد اتحاد الغرف التجارية السعودية الجمعة ضرورة تسريع وتيرة الجهود الجارية في تنمية العلاقات التجارية بين المملكة والكويت وتنويع الشراكات بين القطاع الخاص السعودي والكويتي في المشاريع التنموية المرتبطة برؤية المملكة 2030 ورؤية (الكويت 2035) وذلك بما يحقق التكامل الاقتصادي الخليجي.

جاء ذلك في تقرير اقتصادي أصدره مركز الدراسات الاقتصادية في اتحاد الغرف التجارية السعودية بمناسبة الجولة الرسمية الخليجية لولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع السعودي الأمير محمد بن سلمان.

واستعرض التقرير مزايا الاستثمار المباشر في الكويت والمتمثلة في سياسات لتحسين مناخ الأعمال لتمكين القطاع الخاص بما في ذلك تبسيط إجراءات التسجيل والترخيص للمستثمرين والسماح بملكية أجنبية بنسبة تصل إلى 100 في المئة.

وأشار كذلك إلى تمتع المشاريع الأجنبية بحوافز استثمارية من بينها المزايا الضريبية وتخفيف الرسوم الجمركية والإعفاءات بجانب أولوية تنمية القطاعات الواعدة من بينها الصناعات التحويلية وتقنية المعلومات والاتصالات وسلاسل التوريد والخدمات اللوجستية والطاقة والتعدين.

وأكد التقرير أن العلاقات الاقتصادية السعودية الكويتية تحظى بدعم كبير من القيادة السياسية في كلا البلدين وأنها مدعومة بأطر تنظيمية مؤسساتية فعالة حيث يتمثل هذا الدعم في مجلس التنسيق السعودي الكويتي ومذكرات تفاهم واتفاقيات تعاون ثنائي في عدد من المجالات.

وأشار التقرير إلى تأثير جائحة فيروس (كورونا المستجد - كوفيد 19) على خفض حجم التبادل التجاري بين البلدين والذي بلغ نحو 7.7 مليارات ريال سعودي (نحو 2ر053 مليار دولار) في عام 2020 وبهذا تحتل الكويت المرتبة الرابعة من بين دول مجلس التعاون الخليجي في حجم التبادل التجاري مع المملكة في حين ان قيمة الصادرات السعودية انخفضت في عام 2020 بنسبة 15 في المئة عن قيمتها في 2019 كما انخفضت الصادرات الكويتية للمملكة بنسبة 14 في المئة ما أدى إلى انخفاض حجم التبادل التجاري بين الدولتين بنسبة 15 في المئة.

وشدد التقرير على ضرورة الاستفادة من الدروس والمعطيات التي أوجدتها جائحة (كورونا) والعمل بصورة أكبر على زيادة التنسيق والتعاون في القطاعات والمجالات التي تحقق للمملكة والكويت مصالحهما الاقتصادية.

ولفت التقرير إلى تنوع السلع الداخلة في التبادل التجاري بين المملكة والكويت لعام 2020 حيث تتمثل السلع المصدرة من السعودية في السلع الغذائية من الألبان والبيض والمنتجات الحيوانية والسلع الصناعية الوسيطة مثل اللدائن ومصنوعاتها والحديد والصلب في حين تتمثل السلع المستوردة من الكويت خلال العام نفسه في السلع الغذائية مثل الشعير ومنتجات المطاحن والسلع الوسيطة مثل المنتجات المعدنية والورق.

الجابر: المناخ الاستثماري بالبلاد مستمر في التحسن وصولا إلى رؤية 2035

«إيمرسون» تقدم الدعم المستمر لـ «مؤسسة البترول» لتحقيق أهداف أعمالها

سمارة لـ الصباح: دمج شركات النفط الكويتية سيحقق المرونة والإنتاجية

2020 شهد تعليق الكثير من المشاريع التنموية بالمنطقة مع انخفاض أسعار النفط

الجائحة سرعت التحول الرقمي في قطاع النفط والغاز لتحسين مستويات السلامة والإنتاجية

وليد سمارة

كتب : محيي قطب

توقع نائب الرئيس التنفيذي والمدير العام لدى شركة «إيمرسون أوتوميشن سوليوشنز» وليد سمارة ان تقوم مؤسسة البترول الكويتية بدمج شركاتها التابعة في اطار تحسين عملية صنع القرار والمرونة والإنتاجية

وقال سمارة في لقاء خاص مع «الصباح» ان من شأن هذه الخطوة أن تهيئ الكويت للتطورات المستقبلية في صناعة النفط والغاز موضحا ان إستراتيجية «إيمرسون» تتمثل في تقديم الدعم المستمر لمؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعه لها فيما يتعلق بأهداف أعمالها.

وفيما يلي التفاصيل :-

• ما هي أحدث التطورات في قطاع النفط والغاز؟ وكيف يؤثر ذلك على القطاعين المحلي والإقليمي؟

شهد العام 2020 انخفاضاً في أسعار النفط وتم تعليق الكثير من المشاريع التنموية بسبب ذلك. أما حالياً، فإننا نشهد رجوع أسعار النفط إلى مستوى 70 دولاراً للبرميل وذلك بعد عامين من الركود الناجم عن الجائحة. وسينعكس هذا التحول في الأسعار إيجابياً على الدول الغنية بالنفط مثل الكويت وبقية دول الخليج العربي، ونأمل أن تنتهز الحكومة هذه الفرصة للمضي قدماً في المشاريع التي تم تعليقها بسبب الوباء.

• ما هي أحدث التقنيات التكنولوجية التي يمكن أن تساعد في تحسين قطاع النفط والغاز؟

– على الرغم من أنه كان من الواضح منذ سنوات أن التحول الرقمي كان يعيد بالفعل تشكيل صناعتنا، إلا أن الوباء قد سرع من عملية التحول الرقمي في قطاع النفط والغاز. واستطاع هذا القطاع أن يحقق نفس المستوى من الإنتاجية وبتكلفة أفضل باستخدام أدوات التحول الرقمي. ولطالما كنا في «إيمرسون» رواداً في هذا القطاع من خلال إظهار الدعم الكامل لتحول هذه الصناعة إلى الرقمنة من خلال مختلف الحلول التكنولوجية والرقمية التي نوفرها والتي من شأنها تحسين مستويات السلامة والإنتاجية والكفاءة والموثوقية. هكذا نرى نحن مستقبل قطاع النفط والغاز يمضي قدماً.

• كيف ترون قرار مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية فيما يتعلق بدمج / تخفيض شركات القطاع النفطي المحلي؟ وكيف سيؤثر ذلك على القطاع؟

– شهدنا عمليات اندماج لشركات النفط الوطنية في المنطقة، ونتوقع أن تحذو مؤسسة البترول الكويتية حذوها لتمكين شركاتها التابعة من تحسين عملية صنع القرار والمرونة والإنتاجية. ومن شأن هذه الخطوة أن تهيئ الكويت للتطورات المستقبلية في صناعة النفط والغاز. وتتمثل استراتيجيتنا في «إيمرسون» في تقديم الدعم المستمر لمؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعه لها فيما يتعلق بأهداف أعمالها.

• ما هي أبرز التحديات الناشئة التي تواجه الشركات العاملة في قطاع النفط والغاز في الوقت الراهن؟

– نظراً لتقلب أسعار النفط وأثر ذلك على كيفية إنفاق الشركات الوطنية لميزانياتها، تعرضت شركات النفط والغاز لضغوطات متواصلة في محاولة للحفاظ على النمو مع ظروف السوق. وتقود «إيمرسون» صناعة الأتمتة وتدعم باستمرار قطاع النفط والغاز من خلال حلول رائدة تتخطى التحديات الحالية والمحتملة التي قد تواجهها هذه الشركات.

• ما هو دور شركة إيمرسون لدعم الخطة الإستراتيجية لمؤسسة البترول الكويتية 2040 والتي تتماشى مع أهداف رؤية الكويت 2035؟

– يمتد دعم «إيمرسون» لمؤسسة البترول الكويتية لأكثر من 40 عاماً، بما يتوافق مع خطتها الاستراتيجية. وتماشياً مع استراتيجية مؤسسة البترول الكويتية للعام 2040 ورؤية الكويت 2035، نحرص دائماً على توفير أحدث حلول الأتمتة التكنولوجية القائمة على توفير إنتاجية وكفاءة وموثوقية أفضل لقطاع النفط والغاز.

وفيما يتعلق بتطوير الأفراد، استثمرت «إيمرسون» في الكويت من خلال برنامجنا للتوطين وبالتعاون مع شركائنا المحليين في مجال الأعمال. وتمكنا من خلال ذلك من إدارة أعمالنا على مستوى أكثر تركيزاً. ومن خلال تواجدنا المحلي في الكويت نكون أقرب لعملائنا ويمكننا أيضاً خدمتهم بشكل أسرع وأكثر كفاءة.

وأخيراً، تعد الاستدامة جزءاً من أهدافنا البيئية والاجتماعية والإدارية. وترتكز استراتيجياتنا على هذه الأهداف، ونحن نرى أنها تتماشى أيضاً مع رؤية مؤسسة البترول الكويتية وخطة 2040.

• ما هي رؤية إيمرسون المستقبلية لقطاع النفط والغاز في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟

تتمثل رؤيتنا في أن نكون الشريك الموثوق لشركات النفط والغاز في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ونهدف إلى الحفاظ على مكانتنا الرائدة في مجال حلول الأتمتة من خلال التقدم المستمر وتسريع أدوات التحول الرقمي لمساعدة قطاع النفط والغاز على النمو والازدهار.

• ما هي مشاريعكم الرئيسية الحالية في منطقة الشرق الأوسط؟

نشارك حالياً في معظم مشاريع النفط والغاز التي يجري تنفيذها في مختلف أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومن بين المشاريع التي نفتخر بها على وجه الخصوص مشاركتنا لشركة البترول الوطنية الكويتية في مشروعها للوقود النظيف، وكذلك مصفاة الزور للشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة. كما تعاونا مع شركة نفط الكويت في مشاريع مراكز التجميع ومشاريع النفط الثقيل

الشركة تدعم مؤسسة البترول منذ 40 عاماً بما يتوافق مع خطتها الإستراتيجية

نوفر أحدث حلول الأتمتة التكنولوجية القائمة على توفير إنتاجية وكفاءة وموثوقية

«الجابر التجارية» توقع مذكرة تعاون مع «الفوزاني القابضة»

نواف البغيلي اثناء توقيعه العقد مع شركة الفوزاني

قال نواف البغيلي رئيس مجلس إدارة شركة الجابر التجارية والشركات الزميلة والتابعة لها أنة تم توقيع مذكرة تفاهم شركة الفوزاني القابضة وذلك على هامش ملتقى أصحاب الاعمال الكويتي السعودي بحضور رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت محمد الصقر ورئيس اتحاد الغرف التجارية السعودية والوفد المرافق وذلك على هامش زيارة سمو ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان إلى دولة الكويت.

وأكد البغيلي أنه تم الاتفاق على تطوير المجالات التجارية بين الشركتين والتعاون المشترك بالاشراف ومتابعة المشاريع المستقبلية المشتركة لاسيما وان هناك فرصًا للاستثمار والتطوير العقاري والاقتصادي.

وبين أن شركة الجابر ستقوم بتقديم الخدمات الطبية والتعليمية واللوجستية والعقارية والتجارية بالإضافة الى خدمات الطيران لافتا إلى ان توقيع مثل هذه العقود ستعطي دفعة قوية للتعاون الاقتصادي بين البلدين الشقيقين.

العجز التجاري المصري يتراجع 22.5 في المئة خلال سبتمبر

كشفت بيانات حديثة، تراجع قيمة العجز التجاري لمصر إلى 2.39 مليار دولار خلال شهر سبتمبر الماضي، مقابل نحو 3.08 مليار دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي بنسبة انخفاض بلغت نحو 22.5 في المئة.

وفق البيانات التي وردت بالنشرة الشهرية للتجارة الخارجية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فقد ارتفعت قيمة الصادرات بنسبة 36.6 في المئة، حيث بلغت قيمتها الإجمالية نحو 3.45 مليار دولار خلال شهر سبتمبر الماضي مقابل نحو 2.53 مليار دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي.

أرجع جهاز الإحصاء هذا الارتفاع إلى زيادة قيمة صادرات بعض السلع ومنها الأسمدة بنسبة 90.2 في المئة، قضبان وعيدان وزوايا وأسلاك من حديد بنسبة 57.0 في المئة، عجائن ومحضرات غذائية بنسبة 31.5 في المئة، الملابس الجاهزة بنسبة 22.6 في المئة.

في المقابل، انخفضت قيمة صادرات بعض السلع ومنها منتجات ألبان بنسبة 7.4 في المئة، الأقمشة القطنية بنسبة 3.1 في المئة، الأثاث بنسبة 39.0 في المئة، السكر المكرر بنسبة 60.3 في المئة.